الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط في الجزائر

The Alternative development strategies for the oil sector in Algeria

خوصة مصطفى

جامعة معسكر – الجزائر

mkhoussa@yahoo.fr

Received: 21/03/2019 Accepted: 30/03/2019 Published: 15/06/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إيجاد بدائل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري الذي بات مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية و هذا نظرا للاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على عوائد المحروقات ، في هذه الدراسة تم تحليل اربع قطاعات متمثلة في قطاع الفلاحة و قطاع الطاقات المتجددة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى قطاع السياحة حيث تم دراستها و تحليلها بناء على البيانات المتاحة لمختلف الهيئات الوطنية و الدولية حيث تم تحديد الفرص و التهديدات و كذا نقاط القوة و الضعف التي تميز هذه البدائل ، و باستعمال مصفوفة "*SWOT*" تم إيجاد ان قطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر البديل الأمثل لقطاع المحروقات في الجزائر فيما قطاع السياحة فرغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر الا ان هذا القطاع يعاني من عدة نقاط ضعف يجب معالجتها في حين بينت الدراسة ان قطاع الطاقات المتجددة يمكن ان يكون بديل امثل لقطاع المحروقات لكن على المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد النفط، البدائل الاستراتيجية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: N01، O15.

Abstract:

This study aims at finding alternatives to the hydrocarbon sector in the Algerian economy, which is dependent on fluctuations in oil prices in the international markets. This is due to the great dependence of the national economy on the revenues of hydrocarbons.

In this study, four sectors were analyzed: the agriculture sector, the renewable energies, the small and medium enterprises and the tourism sector, which were studied and analyzed. Based on the data available from various national and international entities , opportunities, threats , strengths And the weakness for each alternative , and using the "SWOT" matrix ; It has been found that the agriculture and small and medium enterprises are the ideal alternative for the oil sector in Algeria while tourism sector despite the great potential of Algeria, but it still suffers from several weaknesses that must be tackled , the study showed that the renewable energies sector could be a good alternative for the hydrocarbon sector but in the long term.

Keywords: oil economy, strategic alternatives, Algerian economy.

Jel Classification Codes: N01; O15.

*المؤلف المرسل: خوصة مصطفى ، الإيميل: mkhoussa@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهدت بداية القرن 21 اضطرابات كبيرة في أسواق المحروقات الامر الذي احدث أزمات اقتصادية لمختلف بلدان العالم و خاصة تلك الدول التي تعتمد في اقتصادها بنسب كبيرة على الجباية البترولية ، فقد أدى انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية مع بداية منتصف سنة 2014 الى أزمات اقتصادية كبيرة لهذه البلدان و تراجع كبيرة في قيمة الناتج الحلي الإجمالي خاصة مع تواصل الانخفاض الى ما دون الأربعين دولار للبرميل مع حلول سنة 2016 و من هذه البلدان نجد الجزائر التي تراجعت مداخيلها نظرا لإفراطها في الاعتماد على العوائد البترولية حيث انخفضت الإيرادات المالية و بدأ الميزان التجاري يسجل حالات العجز مع استحالة تمويل المشاريع التنموية المسطرة الذي وضعها امام حتمية الإسراع في تبني بديل استراتيجي يكون الخيار الأمثل للتخلي عن قطاع المحروقات و بناء اقتصاد قوي ، و انطلاقا من هذا تطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هي البدائل الاستراتيجية الأمثل في الجزائر التي يمكن تبنيها في بناء اقتصاد قوي بعيدا عن قطاع المحروقات ؟

و انطلاقا من الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات الاتية :

- ✓ يعتبر التنوع الاقتصادي البديل الأمثل لقطاع المحروقات في الجزائر .
- ✓ التوجه نحو قطاع السياحة يؤدي الى خلق التنمية في الجزائر بعيد عن قطاع المحروقات .

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد البدائل الاستراتيجية الأمثل التي يمكن للجزائر اعتمادها كبديل للقطاع المحروقات .

أسلوب الدراسة والأدوات المستخدمة :

لمعالجة هذا البحث سيتم اعتماد الأسلوب الوصفي في الجوانب النظرية لإيضاح المعلومات للقارئ فيما يتم استخدام الأسلوب التحليلي في باقي أجزاء البحث .

اما فيما يخص الأدوات المستعملة فسيتم الاعتماد على احصائيات الهيئات الدولية و المحلية المتعلقة بالموضوع إضافة الى التقارير و القوانين المرتبطة بهذا السياق .

حدود الدراسة:

بالنسبة الحدود المكانية فقد تناول البحث دراسة حالة الجزائر فيما تم اختيار الفترة الزمنية من 2001 الى 2016 كحدود زمانية باعتبار ان هذه الفترة شهدت تقلبات جوهرية في أسعار النفط .

2 . البدائل الاستراتيجية لقطاع النفط في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بمواردها الطبيعية المتنوعة و القادرة على خلق اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات وفيما يلي سيتم دراسة واقع بعض القطاعات التنموية المفترضة و تحليلها بناء على معطيات المصادر الرسمية

1.2. الطاقات المتجددة :

تعرف الطاقات المتجددة بانها تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري ، كما يمكن تعريفها على انها مصادر طبيعة دائمة متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة او غير محدودة لكنها متجددة باستمرار و هي طاقات نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي و من اهمها الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ...[1]

تتميز الطاقات المتجددة بفاعلية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة و تعتبر من القطاعات الحيوية و من فوائد هذا قطاع نجد بانها :

- ✓ تعتبر الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة التقليدية التي هي في طريقها للنفاد .
- ✓ تعتبر مصدر نظيف للطاقة و غير قابل للنضوب .
- ✓ باستخدام الطاقة المتجددة يمكن تخفيض تكلفة الإنارة .
- ✓ تعتبر الطاقة المتجددة مصدر للعملة الصعبة باعتبار انه يمكن تصديرها .
- ✓ يؤدي استخدام الطاقة المتجددة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشاريع الصناعية ما يؤدي إلى زيادة الربح الصافي و زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف .
- ✓ توفير الطاقة إلى مختلف المناطق النائية و بالتالي استغلال هذه الطاقة لمختلف الأنشطة الزراعية ما يوفر مناصب الشغل و زيادة الإنتاج.

❖ **واقع الطاقات المتجددة عالميا**

شهدت الطاقات المتجددة نموا في السنوات الأخيرة حيث بلغ النمو الإجمالي لها نسبة 15 % في سنة 2015 و ساهمت بنسبة 38 % من النمو العالمي للطاقة الأولية ، حيث شكلت دول منظمة OECD نسبة 68 % من الإنتاج العالمي في وقت شهدت الدول الغير أعضاء تطور ملحوظ في الطاقات المتجددة .

و لقد شهد الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة زيادة قدرت بـ 15 % في سنة 2015 و ساهمت في انتاج 7% من الانتاج العالمي للكهرباء كما تضاعف عدد الدول التي لها حصة في الطاقات المتجددة حيث ارتفع عددها من 23 دول سنة 2010 الى 44 دولة سنة 2015 .[2]

و فيما لي يبين الشكلين 1و2 التطور في الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة و حصة توليد الطاقة من المصادر المتجددة حسب المقاطعات في الفترة من 1995 الى 2015 .

الشكل 1 : الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة حسب المقاطعة الوحدة مليون طن مكافئ

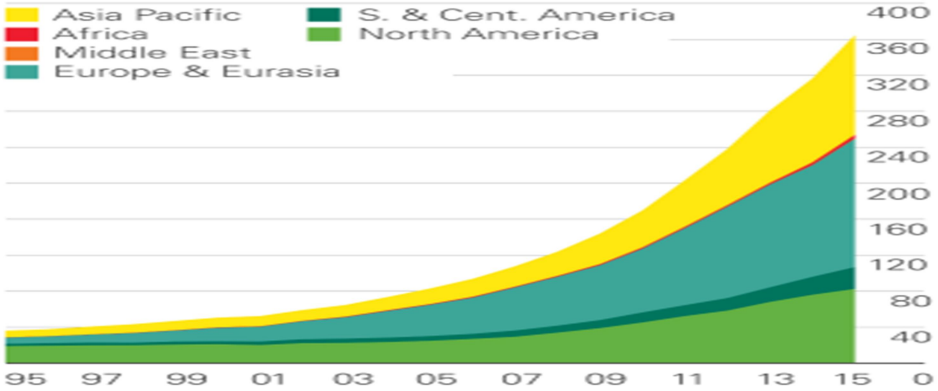

✓ يبين الشكل 1 بان الطاقات المتجددة لم تحظى بالاهتمام الكافي الا في السنوات الأخيرة حيث نجد في سنة 2000 لم يتجاوز الاستهلاك العالمي لهذا النوع من الطاقات 50.66 مليون طن نفط مكافئ فيما سجلت دول أميركا الشمالية و أوروبا النسبة الأكبر من الاستهلاك العالمي .

من سنة 2000 الى 2008 نجد نمو في الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة و ظهور ارتفاع في الاستهلاك بالنسبة لبعض الدول الاسيوية .

من سنة 2009 الى 2015 تم تسجيل ارتفاع حاد في الاستهلاك ليصل سنة 2015 الى 364.86 مليون طن نفط مكافئ ونجد نمو استهلاك الدول الاسيوية لهذا النوع من الطاقات .و هذا بسبب ازمة 2008 التي شهدت ارتفاع قياسي في أسعار البترول .

❖ **مستقبل الطاقات البديلة :**

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة في استهلاك الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، خاصة في الدول الصناعية و هو ما يعكس التوقعات بانخفاض الطلب على النفط في تلك الدول و لكن هذا الانخفاض سيعوض من قبل طلب الدول النامية التي ستضل تعتمد على النفط كمورد أساسي للطاقة و هذا لعدم استثمارها الكافي في مجال الطاقات المتجددة .

الجدول الاتي يبين توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية من الاستهلاك العالمي للطاقات البديلة حتى سنة 2025 .

جدول 1: توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للاستهلاك العالمي للطاقات البديلة الوحدة Quadrillion Btu

السنة	الطاقة النووية	الطاقة البيولوجية	الطاقة المتجددة
2014	8.33	0.80	7.26
2015	8.34	0.81	6.92
2016	8.16	0.84	7.27
2017	8.22	0.83	7.74
2018	8.06	0.83	8.13
2019	8.05	0.81	8.81
2020	8.12	0.81	9.40
2021	8.22	0.81	10.21
2022	8.25	0.81	10.65
2023	8.25	0.80	10.86
2024	8.25	0.80	10.96
2025	8.25	0.80	11.04

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

https://www.iea.org/bookshop/724-World_Energy_Balances_2016

يشير الجدول 1 بان التوقعات تشير الى زيادة طفيفة في استهلاك الطاقات النووية اما الطاقة البيولوجية تكاد تكون منعدمة حيث يتوقع انه حتى سنة 2025 سوف لن تتجاوز القدرة من هذه الطاقة 1 Quadrillion Btu اما الطاقات المتجددة فيتوقع ان تشهد ارتفاع ملحوظ حيث يتوقع ان يصل الاستهلاك العالمي لسنة 2025 الى حوالي 11.04 Quadrillion Btu و مع ذلك نجد انه سيبقى استهلاك هذا النوع من الطاقات قليل مقارنة مع احتياجات العالم ما يؤكد فرضية ان النفط سيضل المصدر الرئيسي للطاقة .

❖ **واقع و افاق الطاقات المتجددة في الجزائر**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بمجال الطاقات المتجددة ، و لان إمكانات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة تكمن في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح حسب وزارة الطاقة الجزائرية ، فسيتم التطرق لاهم مقومات هذين المصدرين في الجزائر .

✓ **: الطاقة الشمسية**

أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة قامت بها حديثا بان الصحراء الجزائرية هي اكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الاشعاعات الشمسة في الجزائر 3000 ساعة اشعاع في السنة ، و هو اعلى مستوى اشراق في العالم ، وهو ما دفع الوكالة الى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية ، و بناء عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في سنة 2007 لإنتاج 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية و نقلها الى المانيا عبر ناقل كهربائي بحري ،[3] و فيما يلي يبين الجدول 3-1 إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية حسب الإقليم .

الجدول 2 : إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب الإقليم

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
متوسط مدة الاشعاع الشمسي ساعة / السنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و/م 2 / السنة	2650	1900	1700

المصدر: احمد بخوش و زرارة بيطاش ، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد وتسيير بترولي ، الجزائر ، جامعة ورقلة ،2012/2011 ،ص 45

يبين الجدول 2 بان الجزائر تستحوذ على إمكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية خاصة في المناطق الصحراوية التي تتميز بالرقعة الجغرافية الواسعة المناخ الملائم و كذلك منطقة الهضاب العليا لديها مردود جيد في انتاج الطاقة الشمسية وهذا ما يجعل الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية من السياسات الناجحة في الجزائر .فيما تقل ساعات الاشراق في المناطق الساحلية و لكنها تبقى قادرة على انتاج قيمة معتبرة من الطاقة .

❖ **طاقة الرياح**

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان الى اخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ حيث يمكن تقسيم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين :

الشمال الذي يحده البحر المتوسط و ساحل يمتد الى 1200 كلم و تضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الاطلس التلي والصحراوي و بينهما توجد السهول و الهضاب العليا ذات المناخ القاري و معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع .

منطقة الجنوب تتميز بسرعة رياح اكبر من الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تصل الى 4 م/ثا و تصل حتى 6 م/ثا في ادرار و هي سرعة معتدلة .

❖ **افاق الطاقات المتجددة في الجزائر**

تؤمن الجزائر بقطاع الطاقات المتجددة رغم ان إمكاناتها تكمن في الطاقة الشمسية بدرجة كبرى ، الامر الذي دفعها الى الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية و كذلك في طاقة الرياح ، و في هذا المجال نجد ان الجزائر قد سطرت برنامج تطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية الذي يتضمن خمسة محاور :[4]

- ✓ برنامج تنمية الطاقات المتجددة .
- ✓ برنامج تنمية النجاعة الطاقوية و اقتصاد الطاقة .
- ✓ القدرات الصناعية الواجب تنميتها لمرافقة البرنامج .
- ✓ البحث و التطوير .
- ✓ الاطار القانوني و التنظيمي و الإجراءات المحفزة .

و يتضمن هذا البرنامج انجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية و مساحات طاقة الرياح و هذا بحدود 2020 فيما يتم مشروع انجاز الكهرباء الموجهة للسوق المحلية على مرحلتين .

✓ المرحلة الأولى من 2015 الى 2020 حيث في هذه الفترة سيتم انجاز حولي 4000 ميغاواط من طاقتي الرياح والشمسية إضافة الى 500 ميغاواط من الكتلة الحيوية و الحرارة الجوفية .

✓ المرحلة الثانية من 2021 الى 2030 تهدف الر تنمية الربط الكهربائي بين الشمال و الصحراء حيث ستمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في كل من ادرار عين صالح و بشار كما ان هذه المرحلة ستستهدف صناعة حقيقية للطاقات المتجددة مصحوبة ببرنامج في التكوين و البحث ، حيث يتوقع ان يصل انتاج الكهرباء الى 170 تيراواط بحدود 2030 وبهذا يتوقع ان تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 27 بالمئة من انتاج الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني وهذا ما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014 [5] ، كما ان الجزائر ستتمسك باستراتيجية التصدير للأسواق الخارجية مستقبلا اذا سمحت ظروف السوق بذلك .

2.2المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى كما انه تختلف معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنهم من يعرفها على حسب رقم الأعمال و منهم من يعرفها على حسب عدد العمال ، أما في الجزائر فتم تحديد تعريفها حسب القانون 01/18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فحسب المادة الرابعة من القانون 01/18 تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل على أن يكون رقم أعمالها اقل من 2 مليار دينار.

و أشارت المادة الخامسة من القانون 01/18 بان المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل من 50 إلى 250 عامل و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون الى 2 مليار دينار ، في حين أشارت المادة السادة من ذات القانون بان المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل من 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار.[6]

❖ **خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص جعلتها تحتل مكانة كبيرة ضمن اقتصاديات اكبر الدول و من بين هذه الخصائص نجد :

❖ سهولة تكوين هذه المؤسسات حيث تتميز بانخفاض قيمة راس المال و بالتالي محدودية القروض و المخاطر اللازمة .

❖ توفير الوظائف الجديدة حيث تسعى هذه المؤسسات إلى توظيف العمالة ذات مؤهلات علمية متوسطة و التي لا تلبي احتياجات الشركات الكبرى .

❖ تقديم منتجات و خدمات جديدة حيث دلت التجربة العلمية في الولايات المتحدة أن هذه المؤسسات تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من حلال تبنها و تشجيعها للاختراع .

❖ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سندا للشركات الكبرى فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزع و خدمات ما بعد البيع .

❖ تقديم الخدمات الخاصة التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى تقديمها لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات في الإنتاج .

❖ الفعالية في التسيير حيث تتبع هذه المؤسسات طرق بسيطة و فعالة في التسيير .

❖ تنوع الأنشطة حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تنشط في قطاعات متنوعة كالصناعة و التعدين و الفلاحة و الصيد البحرية.

❖ **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** [7]

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن 98 % من المشاريع الناشطة في المجالات الاقتصادية هي مؤسسات صغيرة و متوسطة و تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاتي :

✓ دور هذه المؤسسات في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية حيث تلعب دور أساسي في تطوير الاستهلاك النهائي حيث أن هذه الصناعات لا تتطلب إمكانيات مالية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات ، و بالتالي تلبية الطلب المحلي على مختلف السلع الضرورية .

- ✓ رفع مستوى التوظيف الذي هو العنصر الأساسي للعمل و بالتالي رفع مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
- ✓ دورها في التكامل الصناعي حيث تعتبر هذه المؤسسات هي الأساس و البداية لأنشطة الصناعة التحويلية، كما أن المؤسسات الكبرى تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لا يوجد أي مصنع يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله 100 %
- ✓ دورها في تحقيق التنمية المحلية حيث تتميز المؤسسات الصغيرة بتكيفها مع المحيط و انتشارها الواسع جغرافيا وامتصاصها للبطالة على المستوى الداخلي ، و كذا تحقيق التوزيع العادل للدخل باعتبار أن النشاط الاقتصادي قريب من مختلف الفئات مدن و أرياف .
- ✓ إنعاش المناطق الداخلية التي تعتبر بعيدة عم الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ دورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي و تنمية الصادرات .

❖ **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية فقد انشات عدت هيأت لدعم ومرافقة المؤسسات الصغير و المتوسطة الناشئة على غرارL'ANDI ، CNAC، ANSEJ ، ANGEM وكذا تقديم التسهيلات الإدارية و المالية لأصحاب المشاريع حتى يتمكنوا من انجاز مؤسساتهم ، الامر الذي ساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يبينه الجدول ادناه .

الجدول 3 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع الفترة 2016/2009

القطاع	طبيعة المؤسسة	2009	2010	2013	2014	2015	2016
الخاص	شخصية معنوية	902 345	319 369	964 441	989 496	901 537	386 577
	شخصية طبيعية	001 241	196 249	622 136	960 159	136 396	251 436
	الأنشطة الحرفية	/	/	801 168	562 194	206166	233298
العام	شخصية معنوية	591	557	547	542	532	438
المجموع		494 587	072 619	934 747	852 053	934 037	637 013 1

المرجع : من اعداد الباحث بناء على احصائيات وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يبين الجدول 3 قطاع المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر يشهد نمو بنسبة كبيرة حيث ارتفع العدد الإجمالي لهذه المؤسسات منذ سنة 2009 الى 2016 بحوالي 100 % ، فيما يحظى القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من هذه المؤسسات ، كما نجد بانه في القطاع الخاص تأتي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية في المرتبة الأولى متبوعة بالمؤسسات ذات الشخصية الطبيعية فيما نلاحظ نمو في عدد المؤسسات ذات الأنشطة الحرفية .

الجدول 4 : تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب النشاط السداسي الأول من سنة 2016

طبيعة النشاط	مؤسسات خاصة	مؤسسات عامة	المجموع	النسبة المئوية
الفلاحة	094 7	178	7272	1
النفط والغاز، الطاقة والمناجم والخدمات	3201	04	3205	1
شركة بناء والتشييد والهيدروليكية	169124	22	169146	29
التصنيع	99275	133	99408	17
الخدمات	298292	101	298793	52
المجموع	577386	438	577824	100

المصدر : النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم الجزائرية http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يبين الجدول 4 بان تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب النشاط غير متوازن حيث نجد ان اكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات و حوالي 29 بالمئة تنشط في مجال البناء فيما فقط نسبة 1 بالمئة في القطاع الفلاحي و نفس النسبة في مجال الطاقة ، كما تشير البيانات ان القطاع العام يخصص اكبر نسبة لقطاع الفلاحة والخدمات فيما القطاع الخاص يتوجه الى قطاع البناء و الخدمات و التصنيع و النسبة الأقل بالنسبة للفلاحة .

الجدول 5 تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقليم السداسي الأول 2016

الإقليم	عدد المؤسسات	نسبة التركيز
الشمال	401231	69
الوسط	126051	22
الجنوب	50104	9
المجموع	577386	100

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم 2016 http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

تشير بيانات الجدول 6 الى ان توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر التراب الوطني توزيع غير متكافئ حيث 69 بالمئة من هذه المؤسسات تتركز في الشمال فيما يحضى الجنوب فقط بتسعة بالمئة من هذه المؤسسات التي تعتبر مصدر رئيسي في خلق مناصب العمل و نسبة 22 بالمئة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترتكز في الوسط .

3.2 قطاع الفلاحة :

لقد ركز البنك الدولي في تقرير" التنمية في العالم " لسنة 2008 بعنوان الزراعة من اجل التنمية على ضرورة زيادة الاستثمار في هذا القطاع خاصة البلدان النامية ، و يشمل قطاع الفلاحة عدة أنشطة كالزراعة و الصيد البحري و تربية الماشية ، و تشكل مصدر أساسي للغذاء و المواد الأولية و تستوعب العديد من اليد العاملة كما تساهم في توفير المدخلات الوسيطة لمختلف الصناعات الى جانب الحصول على العوائد المالية جراء الصادرات الزراعية .

❖ **دور قطاع الفلاحة في خلق التنمية الاقتصادية**

تلعب الفلاحة دور رئيسي في خلق التنمية المحلية و كذا إسهامها في تحسين المؤشرات الاقتصادية ، و تكمن أهمية قطاع الفلاحة فيما يلي :

- ✓ تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي للغذاء والمسار الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي
- ✓ الفلاحة مصدر هام للمواد الأولية لعدة مؤسسات كالصناعية و الصناعة التحويلية .
- ✓ مستقطب فعال لليد العاملة و خاصة اليد العاملة البسيطة .
- ✓ تساهم الفلاحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الصادرات
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .
- ✓ تقليص فاتورة الواردات خاصة المواد الغذائية ، و هذا بتحقيقها للاكتفاء الذاتي.

❖ **واقع الفلاحة في الجزائر**

تتمتع الجزائر بمؤهلات كبيرة في مجال الفلاحة و الصيد البحري مما يمكنها من الاستثمار في هذا القطاع ، و لقد شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 12 بالمئة في سنة 2015 حسب احصائيات وزارة الفلاحة .

الجدول 6 : التطور الحاصل في النتاج الفلاحي لمختلف المنتوجات للفترة من 2009 الى 2014 .

المنتج	الحليب	البطاطا	الحبوب	البيض	الحوم البيضاء	اللحوم البيضاء	الخضروات
نسبة التطور %	8.3	12.7	4.2	7.5	12.6	12.5	13.4

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02 http://www.minagri.dz

تشير بيانات الجدول أعلاه بان كل شعب الفلاحة قد شهدت نمو في الفترة الممتدة من 2009 الى 2014 ما يدل عل ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة قد شملت كل الشعب الفلاحية، كما نلاحظ نسبة النمو في قطاع الحبوب كانت ضئيلة ما يستوجب استثمارات تدعيمية باعتبار انها مادة أساسية الاستهلاك.

❖ **مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي**

لقد عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة ما يعكس المجهودات المبذولة في هذا القطاع و في يبين الشكل 8- III مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي للفترة 2009 الـ 2015 مقارنة مع قطاع البناء و التشييد و الهيدروليكية .

الشكل 3: مساهمة قطاع الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي

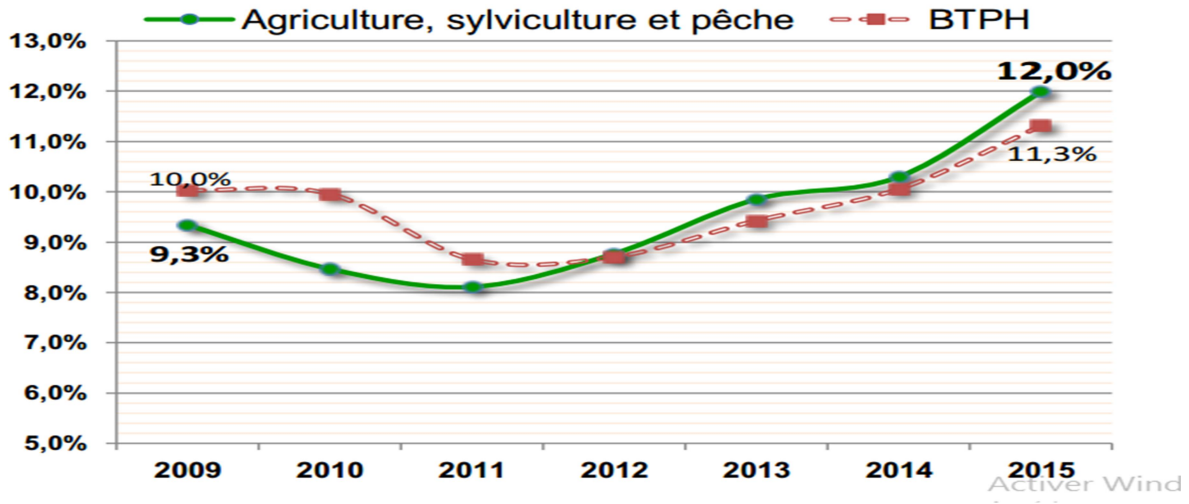

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة الفلاحية المؤرخة في 2016/06/02 http://www.minagri.dz

تشير بيانات الشكل 3 ان مساهمة قطاع الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي تراجعت في الفترة من 2009 الى 2011 من حوالي 9.5 بالمئة الى 8 بالمئة لترتفع مباشرة بعد سنة 2001 حيث بلغت نسبة 12 بالمئة في سنة 2015 كما نجد بانه في الفترة من 2012 الى 2015 قد تجاوزت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي نسبة قطاع البناء و هذا ما يعكس التطور الحاصل في القطاع الفلاحي .

4.2 قطاع السياحة

تعتبر السياحة من اهم القطاعات التي تلعب دور مهم في قضايا التنمية فحسب المجلس العالمي للسفر و السياحة فان قطاع السياحة يشكل 10.1 % من الناتج الداخلي الخام العالمي و 10.7 من الاستثمار و 11.7 من الموارد الجبائية للدول حيث ان هذه المؤشرات تمثل عوامل أساسية مهمة في التنمية الاقتصادية ما يعكس أهمية السياحة في التوازنات الاقتصادية الكبرى منها العمالة و الاستثمار و توازن التبادلات الخارجية و تزداد أهمية هذا القطاع مع تزايد عدد السياح فحسب المنظمة العالمية للسياحة التي احصت عدد السواح سنة 1997م بـ 625 مليون سائح مقابل 445 مليار دولار لتصبح سنة 2006 842 مليون سائح مقابل 800 مليار دولار و تتوقع بحلول سنة 2020 ان يصل عدد السواح 1600 مليار سائح مقابل 2000 مليار دولار [8] .

❖ **الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة** [9]

بالنظر للأثار الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن السياحة اعتبرها المحللون الاقتصاديون قطاعا اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي و تكمن اهم اثار السياحة فيما يلي .

- ✓ تدفق الموارد المالية حيث من الممكن ان يساهم قطاع السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية .
- ✓ توفير مناصب العمل و المساهمة في القضاء على البطالة .

- ✓ المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول و هذا من خلال تدفق النقد الأجنبي .
- ✓ تعتبر السياحة مصدر للاستثمار انه للنشاط السياحي استثمارات هامة سواء في القطاع السياحي مثل بناء الفنادق و الاقامات او في مختلف القطاعات مثل الاتصالات و المواصلات ...
- ✓ إعادة بعث و احياء الأنشطة الصناعية و الحرفية و بالتالي ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة .
- ✓ تساهم السياحة في نقل التكنولوجيا الى الدول النامية خاصة من طرف الشركات الأجنبية .
- ✓ خلق التنمية بين القطاع السياحي و مختلف القطاعات الأخرى .
- ✓ المساهمة في تنمية و تطوير المناطق النائية و البعيدة مما يحقق نوعا من التوازن الاقتصادي .
- ✓ تعميق العلاقة بين السائح و المواطن مما يساعد على اكتشاف ثقافة و عادات و تقاليد الأمم .

❖ واقع السياحة في الجزائر

لدراسة واقع السياحة في الجزائر سيتم الاعتماد على احصائيات وزارة السياحة الجزائرية 2014 و كذلك تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار لتحليل دور السياحة في الاقتصاد الوطني .

الجدول 7: نسبة النمو في القطاع السياحي بين سنتي 2013 الى 2014

السنة	2013	2014	نسبة النمو
عدد الفنادق	1176	1185	/
خروج المواطنين عبر الحدود	523 135 2	104 839 2	32,95%
دخول الأجانب	153 964	125 940	2,49-
دخول الجزائريين المقيمين بالخارج	578 768 1	248 361 1	%23,03-
عدد الشواطئ	675	576	/
السياحة الصحراوية (الأجانب)	618 6	508 21	% 324
السياحة الصحراوية (مقيمين)	095 120	730 224	% 187.12

المصدر : من اعداد الباحث بناء على احصائيات وزارة السياحة http://www.matta.gov.dz

يبين الجدول أعلاه بان السياحة في الجزائر لا تزال تفتقر الى البنى التحتية حيث انه في سنة 2014 بلغ عدد الفنادق فقط 1185 و هو عدد ضئيل مقارنة مع حجم الجزائر ،كما ان سنة 2014 سجلت ترجع في عدد السواح الوافدين مقارنة مع ارتفاع خروج المواطنين الامر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري ، و تبين بيانات الجدول أعلاه ان السياحة الصحراوية تستقطب نسبة مهمة من السواح الأجانب و تشهد نمو مقارنة مع السياحة الساحلية رغم تعدد عدد الشواطئ الذي بلغ 576 شاطئ .

الشكل 4 : مساهمة قطاع السياحة و الاسفار في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 2015/2005

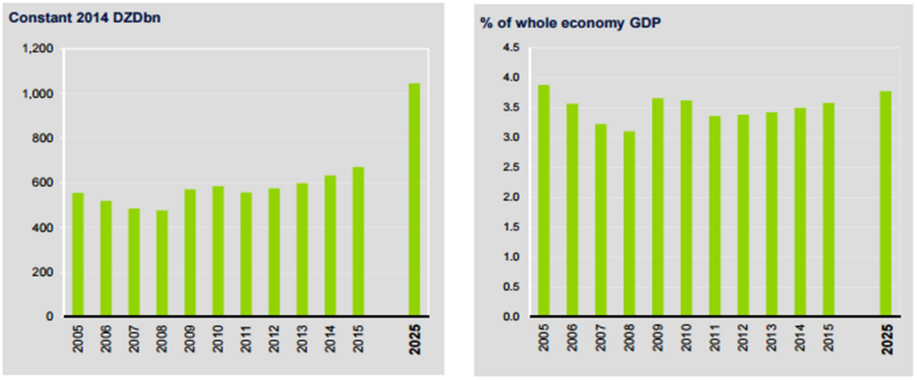

المصدر : تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار بعنوان التأثير الاقتصادي للسياحة و الاسفار 2015 حالة الجزائر ، https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf

00: 23 ،2017/04/09

يبين الشكل 4 بان قطاع السياحة في الجزائر شهد نمو ضعيف في الفترة من 2011 الى 2015 حيث كان الارتفاع في القيمة المضافة لهذا القطاع من حوالي 580 مليار دينار سنة 2011 الى حولي 700 مليار دينار سنة 2015 و يتوقع ان تصل الى 1222 مليار دينار بحلول سنة 2025 و لكن بالنظر الى نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نجد بان هذه النسبة ضئيلة جدا مع التوقعات بعدم النمو فيها باعتبار انها كانت في سنة 2011 حوالي 3.4 بالمئة و يتوقع ان تصل الى 3.8 سنة 2025 .

الشكل 5: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق فرص العمل في الجزائر

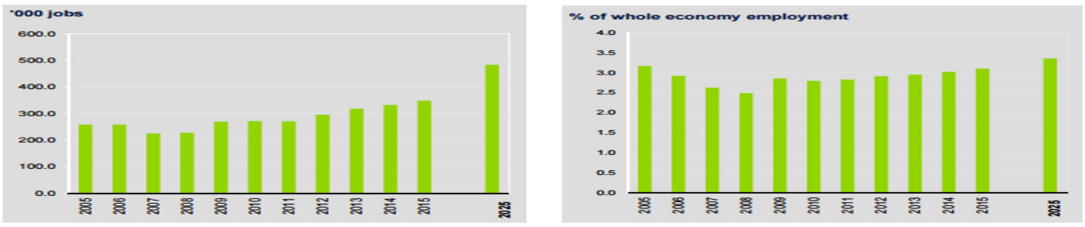

المصدر : تقرير المجلس العالمي للسياحة و الاسفار بعنوان التأثير الاقتصادي للسياحة و الاسفار 2015 حالة الجزائر .

https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/countries%202015/algeria2015.pdf , 09/04/2017, 23 :00

يبين الشكل 11- III مساهمة قطاع السياحة و الاسفار في تحقيق فرص العمل اين نجد بان هذا القطاع يساهم في تحقيق فرص معتبرة و في تزايد مستمر حيث ارتفع عدد المناصب العمل من 2700.000 سنة 2011 الى حوالي 3500.000 سنة 2015 مع التوقعات بان تصل الى حوالي 4800.000 سنة 2025 ، اما من ناحية نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل فتبقى نسبة منخفضة مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث ارتفعت من 2.8 بالمئة سنة 2011 الى 3.1 بالمئة سنة 2015 مع التوقعات بان تصل الى 3.4 بالمئة بحلول 2025 و هي نسبة منخفضة .

3 تحديد البديل الاستراتيجي الأمثل :

لتحديد البديل الأمثل سيتم تحليل البدائل الاستراتيجية المتاحة باستعمال مصفوفة SWOT حيث سيتم تصنيف البدائل حسب مستويات المصفوفة بناء على المنطق و الواقعية و هذا بعد تحديد نقاط قوة و مواطن الضعف التي تميز الجزائر .و كذلك الفرص و التهديدات .

1.3 **التحليل البيئي**

فيما يلي سيتم تحديد مختلف نقط القوة و الضعف التي تميز الجزائر في القطاعات محل الدراسة و كذلك مختلف القطاعات الأخرى .

❖ : نقاط القوة

في هذا المحور سيتم تناول مختلف نقاط القوة التي مختلف البدائل الاستراتيجية التي تم تناولها .

✓ **في مجال الفلاحة و الصيد البحري:** تتميز الجزائر بمؤهلات كبيرة في قطاع الفلاحة و الصيد البحري يمكن تلخيصها فيما يلي : [10]

- تنوع كبير للأوساط الزراعية و المناخية .
- استعمال ضئيل للمواد الكيمياوية
- سوق معتبرة محلية و جواريه (حوض المتوسط و البلدان الإفريقية) .
- منتجات ذات نوعية جيدة .
- المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني في مجال الصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار فيما لا يتجاوز الاستغلال 2.2 مليون هكتار .
- شريط ساحلي طويل يقدر ب 1200 كلم .

✓ **في مجال الطاقات المتجددة**

تمتلك الجزائر الإمكانات للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية و لكنها تتميز بشكل افضل في مجال الطاقة الشمسية و طاقة الرياح .

- تمتلك الجزائر اكبر نسبة من الطاقة الشمسية في الجزائر تقدر 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة و 60 مرة من حاجة الدول الاوروبية من الطاقة الكهربائية [11] .
- متوسط سرعة الرياح في الجزائر من 2 الى 4 متر في الثانية و سرعة اكبر في الجنوب الغربي خاصة في ولاية ادرار و هو معتدلة .

✓ **في مجال السياحة :**

- تمتلك الجزائر مساحه شاسعة و تحتل المرتبة الأولى افريقيا حيث تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا الى أعماق الصحراء جنوبا و تتوفر على شريط ساحلي على طول 1200 كلم .
- تنوع التضاريس المتمثلة في السهول الساحلية و السلاسل الجبيلية و كذا الاطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدد كبير من الواحات .
- تتميز الجزائر بتنوع المناخ حيث توجد بها ثلاث أنواع مناخية تتمثل في مناخ البحر المتوسط و مناخ الاستبس الذي يمزج ما بين المتوسط و الصحراوي و كذا المناخ الصحراوي .
- تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك ارثا تاريخيا و حضاريا تمتد جذوره الى أعماق التاريخ و من اهم هذه الاثار نجد موقع التايسلي الذي يعتبر من اهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية و يعود تاريخه الى 6000 سنة قبل الميلاد .
- الحمامات الطبيعية و الغابات و الشواطئ ....

✓ **مختلف نقاط القوة**

- تعتبر الجزائر من الدول الأقل مديونية مع احتياط الصرف الأجنبي بلغ 144.1 مليار دولار مع نهاية 2015 [12] .
- تتميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي حيث تتوسط العالم ما يجعلها قريبة من الأسواق الأجنبية
- سيبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة في المستقبل مع إمكانية ارتفاع الأسعار ما يضمن للجزائر موارد مالية لإعادة هيكلة اقتصادها .
- تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة حيث تحتل المرتبة 5 في احتياط البترول و السابع عالميا في مجال موارد الغاز المؤكدة و ثالث مصدر للغاز عالميا [13].
- تعيش الجزائر حالة من الاستقرار الأمني و السياسي .
- عدد السكان في الجزائر منخفض مقارن مع المساحة الشاسعة و تبلغ نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15 الى 59) سنة 62.5 بالمئة من اجمالي عدد السكان الذي بلغ 40.4 مليون نسمة في سنة 2016 .
- تشهد الجزائر في نمو المشاريع الصغيرة المتوسطة و مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي خاصة في قطاع البناء .

❖ **نقاط الضعف**

✓ انخفاض المستوى المعيشي بسبب سياسة الدولة التقشفية لمواجهة ازمة 2014 و انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية .

✓ العجز المالي في الميزان التجاري 2015 و ارتفاع في زيادة في حجم الاستهلاك نتيجة لزيادة عدد السكان .

- ✓ كثرة الإجراءات الإدارية و البيروقراطية الإدارية التي لازال تعتبر مشكل عويص تشهده الجزائر فرغم الجهود المبذولة في مكافحة حده هذه الظاهرة إلا أن المشكلة لا تزال قائمة حيت أصبحت دراسة ملفات طلب الاستثمار تأخذ أوقات خيالية ما يضطر المستثمر إلى البحث عن فرص بديلة في دول أخرى.
- ✓ التأخر الذي يشهده قطاع التعليم و التعليم العالي في الجزائر رغم الأرصدة المالية المخصصة لهذين القطاعين ما يزال تصنيف أفضل جامعات الجزائر يتجاوز مرتبة 1500 على مستوى العالمي فحسب تصنيف 2016 احتلت جامعة بلعباس المرتبة الأولى على المستوى الوطني في حين احتلت المرتبة 1725 عالميا [14].
- ✓ التراجع الحاصل في نسبة النمو في الاقتصاد الوطني من شانه أن يحد من نسبة التدفق في الاستثمارات الأجنبية .
- ✓ ارتفاع نسبة البطالة مع بداية 2016 إلى 11.2 % .
- ✓ عزوف الشباب عن بعض القطاعات الحيوية كالفلاحة و الحرف و الصناعات التقليدية .
- ✓ التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية .
- ✓ غياب مكاتب صرف العملات الأجنبية حيث يواجه السياح الأجانب مشكلة في تحويل أموالهم.
- ✓ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقارنة مع مختلف الدول النامية رغم التحفيزات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية .
- ✓ تداعيات فترة العشرية السوداء على توافد الاستثمارات السياحية حيث اثرت فترة التسعينيات على مكانة الجزائر الدولية مما أدى الى تصنيفها من بين الدول ذات درجة الخطر المرتفع وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية الامر الذي جعل المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها و السواح يتجنبون زيارتها .[15]
- ✓ ضعف الثقافة السياحية في الجزائر و تراكم المشاكل البيئية التي تؤثر سلبا على القطاع السياحي ، حيث اثبتت الدراسة التي أجريت من قبل مجلة " تيوتورز " " TEOTORS " في الفترة من 1985 الى 2005 ان السياحة تبنى على ركيزتين هما الصناعة السياحية و التجارب ، و الصناعة و الثقافة ، و اكد رئيس الملتقى المنعقد بولاية تمنراست حول السياحة كمورد متجدد و عون لمحاربة الفقر و التخلف ان عدم تنمية الاقتصاد السياحي في الجزائر ليس بسبب العشرية السوداء و انما يمتد الى مشكل الذهنيات و الثقافة .[16]

4 تحليل البدائل الاستراتيجية

في هذا المحور سيتم تلخيص مختلف نقاط القوى و الضعف و الفرص و التهديدات التي يتميز بها كل بديل استراتيجي حتي تصبح قابلة للتصنيف حسب مصفوفة SWOT

1.4 : قطاع الطاقات المتجددة

- ✓ تتميز الجزائر بإمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة خاصة في قطاع الطاقة الشمسية .
- ✓ تعتبر سوق الطاقات المتجددة من الأسواق الجديدة و الدخول اليه يمكن ان يشكل تهديدات باعتبار ان الدراسات تدل على ان النفط و الغاز الطبيعي سيبقيان المصدر الرئيسي للطاقة .
- ✓ تشير تقارير وزارة الطاقة الجزائرية ان أهدافها هي انتاج 27 بالمئة من الاستغلال الوطني للكهرباء افاق 2030 و مع التمسك بهدف التصدير ما يشير بان عائدات هذا القطاع ستكون على المدى البعيد .

نجد بانه رغم الإمكانات الهائلة التي تحظى بها الجزائر في قطاع الطاقات المتجددة الا انه يبقى قطاع جديد حيث تشير البيانات بان الاهتمام الحقيقي بهذا القطاع كانت نتيجة لازمة الطاقة لسنة 2008 ، و منه الدخول المباشر في هذا القطاع يمكن ان يشكل تهديدات مع الوضع المالي الراهن الذي تعيشه الجزائر ، و لكن على المدى البعيد نجد ان البيانات تشير ان العالم يتجه الى قطاع الطاقات المتجددة .

2.4 قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ✓ شهدت الجزائر نمو كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة و كذا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و امتصاصها للبطالة ما يعكس فعالية الاستثمار في هذا القطاع .
- ✓ امتلاك الجزائر لمختلف العوامل المساعدة على انشاء هذا النوع من المؤسسات .
- ✓ تمتلك الجزائر اليد العاملة المستعدة للخوض في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ وجود الهيئات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات .
- ✓ توفر المواد الأولية المختلفة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ يتطلب انشاء هذه مؤسسات رؤوس اموال قليلة ما يتلاءم مع الوضعية المالية للدول .
- ✓ إمكانية توفير مناصب عمل لليد العامل البسيطة و بالتالي تخفيض نسبة البطالة و الدفع بعجلة النمو .
- ✓ تساهم المؤسسات الصغير و المتوسطة في خفض قيمة الواردات و تحسين الميزان التجاري .

نجد بان الجزائر تتمتع بنقاط قوة في هذا القطاع كما انه يشكل فرص حيث انه يتلاءم مع الوضعية المالية الراهنة و يمكنه امتصاص البطالة و بالتالي رفع نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

3.4 قطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات التي تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة 12 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي وكما انها سجلت ارتفاع في الفترة من 2009 الى 2014 .

- ✓ تحظى الجزائر بإمكانات كبيرة في مجال الفلاحة ، تنوع المناخ و اتساع المساحة الجغرافية و كذا اتساع مساحة البحر الخاضعة للاستغلال الوطني .
- ✓ توفر الأسواق المحلية وكذا الجوارية .
- ✓ شهدت الجزائر تطور في السنوات الماضية في قطاع الفلاحة نظرا للاستراتيجيات المتبعة .
- ✓ جودة الإنتاج الفلاحي الذي تتميز به الجزائر التي تعطي طابع التنافسية للمنتوجات الجزائرية .
- ✓ قدرة القطاع الفلاحي على امتصاص البطالة نظر لأنه يتطلب يد عاملة بسيطة .
- ✓ الوصول الى الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الفلاحية يخفض قيمة الواردات و يحسن الميزان التجاري كما يمكن للجزائر ان تصل الى مستوى التصدير و زيادة قيمة الصادرات .

نستنتج بان الجزائر تمتلك نقاط قوة في المجال الفلاحي ما تمكنها من الاستثمار في هذا القطاع الذي ستكون له نتائج قريبة الاجل على تحسين الوضع الاقتصادي الجزائر و كذا تقليل نسبة البطالة و يعتبر التركيز على القطاع الفلاحي فرصة لتحسين الميزان التجاري و الوضع الاقتصادي عموما .

4.4 قطاع السياحة

تشير كل الدراسات بان الجزائر لها مقومات كبيرة في مجال السياحة حيث نجد انها تحظى بتنوع الأقاليم والتضاريس ما يؤهلها للاستثمار في السياحة الجبلية و الصحراوية و الساحلية نظرا لتعدد الشواطئ و طول الساحل الجزائر والحمامات المعدنية ، و لكنها تعاني من نقاط ضعف حالت دون نمو هذا القطاع الحيوي ز من تلك النقاط نجد :

- ✓ الجزائر تفتقر الى البنى التحتية اللازمة مثل الفنادق و المواصلات و مكاتب الصرف .
- ✓ غياب الثقافة السياحية عن المجتمع الجزائري .
- ✓ ما تزال صورة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر و غياب الامن سائدة في المجتمعات الغربية .

بناء على ذلك يمكن ان نعتبر بان قطاع السياحة يعتبر فرصة للجزائر خاصة مع تراجع السياحة في دول الجوار مثل تونس و مصر بسبب احداث الربيع العربي [17] ، كما تعتبر السياحة من القطاعات الجالبة للعملة الصعبة و التي توفير مناص العمل و لكن للاستثمار في هذا القطاع السياحي يجب معالجة نقاط الضعف الي يعاني منها.

5 مصفوفة SWOT

الشكل 5: تصنيف البدائل الاستراتيجية حسب مصفوفة SWOT

• الطاقات المتجددة	• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الفلاحة	قوة
	• السياحة	ضعف
تهديدات	فرص	

المصدر : من اعداد الباحث بناء على تحليل البدائل الاستراتيجية

من خلال مصفوفة SWOT نجد ان قطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأتي في مستوى الفرص و نقاط القوة و بالتالي فإن الاستثمار في هاذين القطاعين من شانه خلق التنمية و هذا باستغلال نقاط القوة و استغلال الفرص المتاحة .

قطاع السياحة وقع في مستوى نقاط الضعف و الفرص المتاحة و هذا يعني على الجزائر معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع حتى تتمكن من النجاح في الاستثمار في هذا القطاع و استغلال الفرص المتاحة .

قطاع الطاقات المتجددة وقعت في مستوى نقاط القوة و التهديدات و بالتالي فإن الاعتماد على هذا القطاع يعتبر تهديد للاقتصاد الوطني في الوضع المالي الراهن الذي تعيشه البلاد .

6 الخاتمة :

تبين مصفوفة SWOT بان التوجه لقطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر الاستراتيجية الفعالة بناء على الظروف الراهنة التي تمر بها الجزائر خاصة الوضعية الاقتصادية و العجز المالي ، كما نجد بان للجزائر فرص في مجال السياحة ما يفرض عليها معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع إضافة الى استحواذها على نقاط قوة في الطاقات المتجددة التي تعتبر مستقبل الطاقة العالمية ما يدفع الجزائر للاستثمار في هذا القطاع و زيادة البحث و التطوير لتكون استراتيجية التنمية المستقبلية في الجزائر و بناء على هذه المعطيات يمكن صياغة الاستراتيجية التنموية المثلى كالاتي :

- ✓ التركيز على قطاع الفلاحة و العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف قصير المدى و التصدير كهدف مستقبلي إضافة زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توجيهها للقطاعات الإنتاجية و التركيز على قطاع الفلاحي و هذا من خلال :
- ✓ التركيز على دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الفلاحي و الصناعي .
- ✓ زيادة الاستثمار في قطاع الحبوب الذي لا يزال يعاني من ضعف في الإنتاج و المنتجات الأخرى التي لا تلبي الاحتياجات الوطنية .
- ✓ زيادة دعم المشاريع في المناطق الوسطى و الجنوبية لتحقيق العدالة في المجتمع و مناصب العمل .
- ✓ تحفيز الشباب على انشاء مؤسسات لإنتاج المواد المستوردة .
- ✓ تحفيز الشباب للاستثمار في القطاع الفلاحي .
- ✓ تخفيف الإجراءات الإدارية التي تواجه الشباب امام الهيئات العمومية و محاربة البيروقراطية الإدارية .
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في مجال الصناعات الثقيلة الذي يساعد على ازدهار المشاريع الصغيرة المتوسطة .
- ✓ تقليل من استراد المنتجات الفلاحية كاستراتيجية لدفع الشباب نحو الاستثمار في هذا القطاع
- ✓ الاستثمار في القطاع السياحة كاستراتيجية ذات ابعاد مستقبلية وهذا انطلاقا من معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع بالخطوات التالية :

- ✓ الترويج للسياحة في الخارج و العمل على تحسين صورة الجزائر في المجتمعات الغربية .
- ✓ دعم السياحة الصحراوية التي تسجل زيادة في استقطاب الأجانب .
- ✓ تطوير القطاعات الضرورية مثل المواصلات و الاتصالات ...
- ✓ تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي .
- ✓ دعم المشاريع ذات الطابع السياحي .
- ✓ نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع الجزائري .
- ✓ انشاء معاهد التكوين في المجال السياحي .

6. قائمة المراجع:

[1] . احمد بخوش و زرارة بيطاش ، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد وتسيير بترولي ، الجزائر ، جامعة ورقلة ،2012/2011 ، ص 22

[2] www.bp.com . 05/04/2017 , 22: 00

[3] فروحات حدة ، الطافات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، 2012 ، ص 5 . https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2012/241-2013-04-28-15-45-19

[4] . برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية http://www.energy.gov.dz ، 2017/04/7 ، 00: 16

[5] http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables , 24/04/2017, 13:00

[6] . القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 01-18 ، المؤرخ في 2001/12/12 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 7 ، 2001/12/15 ، 5 – 6

[7] . بغداد لنبن و عبد الحق بوقفة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2013/05/05 ، ص 8-9

[8] قويدر الويزة ، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2010/2009 ، ص 179 – 180

[9] قويدر الويزة ، مرجع سابق ، ص 232 - 252

[10] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture , 25 /04/2017, 22 :00

[11] فروحات عدة ، مرجع سابق ، ص 5

[12] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 ، مرجع سابق ، ص 8 ، 2017/04/25 ، 00 : 16 http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

[13] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir . 25/02/2017 , 20:00

[14] . http://www.univ-setif2.dz/images/PDF/act2016/classement_univ_2016.pdf , 22/02/2017, 22:00

[15] عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات 2025/2000 ، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص نقود و مالية ، الجزائر ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012 ص 222 – 223

[16] عوينان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 230

[17] http://rawabetcenter.com/archives/9130 , 25/04/2017 , 22 : 00